

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلة الرأسخون مجلة عالمية محكمة

ISSN: 2462-2508

Volume 9, Issue 4, Dec 2023

الإصدار التاسع، العدد الرابع، ديسمبر 2023



مجلة الراسخون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار التاسع، العدد الرابع، ديسمبر 2023

أولاً: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1. مظاهر الانحرافات الفكرية من وجهة نظر ابن عثيمين ومعالجتها من خلال تفسيره	33-1
2. جهالة الموقوف عليه	76-52
3. طبقات قراء المدرسة المصرية من بداية القرن الأول الهجري إلى نهاية القرن الرابع الهجري	96-77
4. التأمين في ضوء السنة النبوية	79-62
5. منهج التلقي والأداء عند القراء	118-97
6. النشاط الدعوي في مدينة القدس الشريف وضواحيها دراسة وصفية خلال الفترة من 1994م-2023م	143-119
7. مبادئ النظام القضائي في الإسلام وأثرها في بعض أنظمة القضاء المعاصرة	176-144
8. التيسير ورفع الحرج في الشريعة الإسلامية (مفهومه، وأسبابه، وأقسامه، وضوابطه)	201-177
9. الخلاف الأصولي بين ابن عاشور والقرافي في باب الحد دراسة تطبيقية من خلال كتابه التوضيح والتصحيح لمشكلات شرح التنقيح في أصول الفقه	221-202
10. الرسم العثماني في كتب الاحتجاج للقراءات دراسة مقارنة	241-222
11. جهالة الموقوف وأثرها	260-242

ثانياً: الدراسات التربوية

البحث	صفحة
12. تطوير قسم النمو والاحتياج لرصد معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية	285-261

أعضاء هيئة تحرير المجلة:



رئيس هيئة التحرير : الأستاذ الدكتور / داود عبد القادر إيليغا



نائبة مدير هيئة التحرير: الأستاذة / عايدة حياتي بنت محمد سند



سكرتيرة المجلة: الأستاذة / دينا فتحي حسين

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المشارك الدكتور/ أنيس الرحمن منظور الحق
- الأستاذ المشارك الدكتور/ إبراهيم بيومي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم تويالا
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب المبروكي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ وليد علي الطنطاوي
- الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر خضر ميلاد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ نادي قبصي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد حجّاج
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد البساطي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد جاد الله النجار
- الأستاذ الدكتور/ يوسف محمد عبده محمد العواضي

"تطوير قسم النمو والاحتياج لرصد معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية"

هدي عبدالله الزهراني

طالبة دكتوراة في كلية التربية

(فلسفة في أصول التربية)

بجامعة المدينة العالمية - ماليزيا

h.abdullahm39@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث الإجرائي إلى معرفة متطلبات قسم النمو والاحتياج لتحديد معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس الحكومية، ويكشف عن التحديات التي تواجه القسم، كما يوفر عدداً من المقترحات التي من شأنها الإسهام في تطوير أداء العمل. ولتحقيق هذه الأهداف البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والذي يمكن الباحثين من تطوير أدائهم المهني من خلال تأمل ممارسات وإجراءات عملهم اليومية، لذا اعتمدت على الأدوات المتنوعة، وهي: صحيفة الباحثة التأملية، وتحليل الوثائق والتقارير الإلكترونية، وكذلك دراسة الحالة لتشكيلات مدرسية لعدد (3) من الأحياء السكنية في محافظة جدة. والمقابلات لعدد (11) من مشرفي القسم ومدير إدارة واحد، ثم قامت بتحليلها، وأظهرت النتائج أن متطلبات قسم النمو والاحتياج لتحديد معدل النمو والاحتياج الطلابي تتركز في: توفير المعايير والضوابط والتعليمات لافتتاح الفصول وإغلاقها. توفير قواعد البيانات الأساسية. توفير بيانات المباني المدرسية ونماذجها. توفير الموارد البشرية المناسبة. توفير الأجهزة التقنية وبنية الاتصالات. بينما تركزت التحديات في: عدم وجود أدلة موثقة تجمع المعايير والضوابط وتعليمات افتتاح الفصول وإغلاقها. عدم وجود برنامج تقني يقلل من هدر الوقت والجهد عند تحليل البيانات الأساسية للمدارس. عدم ارتباط الأنظمة بالجهات الحكومية الأخرى لاحتساب معدلات النمو في الأحياء. قلة الموارد البشرية، وضعف التجهيزات التقنية من أجهزة وشاشات واتصال بالإنترنت. ثم توصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات، منها: الربط بين الأنظمة الإلكترونية من جهات أخرى. تمكّن القسم من استخدام نظام (GIS) كما توصلت إلى ضرورة عقد ملتقى سنوي لتبادل الخبرات، مع إجراء المزيد من الدراسات والبحوث، بحيث تهتم بدراسة معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس.

الكلمات المفتاحية: النمو والاحتياج، معدل النمو والاحتياج الطلابي، المدارس، السعودية

Abstract

This study aims to explore the requirements of the developmental and needs department in determining the level of students' needs and development in Public schools. The study further discusses the challenges facing the department, and provides a number of prospects that would contribute to the development of work performance. In achieving the goals of the study, The researcher adopted the descriptive and analytical method, which enabled the researcher to develop professional performance by reflecting on personal daily work practices and procedures. The data was collected using various sources which are: the researcher's self-reflections, the analysis of online documents and reports, as well as a case study of school formations for (3) neighborhoods. In addition, the researcher interviewed 11 department supervisors and one department manager from Residential in Jeddah Governorate. The findings of the research indicated that the requirements of developmental and needs department in determining the level of students' needs and development in Public schools are summarized as follow: Provision of standards, controls, and instructions for opening and closing classes, provision of databases, developing data for school buildings and models, provision of appropriate human resources, provision of technical devices and communication infrastructure. While the challenges are summarized with follow: Lack of documented evidence that collects standards, controls, and instructions for opening and closing classes, inadequate of a technical program that reduces the waste of time and effort when analyzing the basic data of schools, the systems are not linked to other government agencies to calculate growth rates in neighborhoods, lack of human resources, poor technical equipment such as devices, screens and internet connection. As a result, the study reached a set of prospects which including: Linking electronic systems from other parties, the department was able to use the (GIS) system. It also concluded that there is a need to hold an annual forum to exchange experiences, then conducting more studies and research that are in the area of interest on the developmental and need department in determining the rate of needs and the students' developments in Public schools.

Keywords: Developmental and need Department, Development Rate, Schools and Students' needs, (GIS) system.

المقدمة:

الحياة، لذا تعد متطلبات المدارس من أبرز البرامج والمشاريع التي تتضمن الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية، ولكن مع ارتفاع معدلات النمو السكاني والعمراني المتزايدة من جانب واهتمامها الكبير بجانب التنمية الاقتصادية من جانب آخر تظهر الحاجة الملحة إلى توفير فرص تعليم متساوية للطلاب، وفتح فصول دراسية تستوعب معدلات النمو والاحتياج الطلابي بما يتناسب مع حركة التغيرات السكانية، على أن تتوافق مع الواقع الفعلي لتشغيل المباني المدرسية من أجل تقديم الخدمات التعليمية اللازمة، مثل: توفير القوى البشرية والتجهيزات المدرسية وخدمات الطلاب، من نقل مدرسي، ومقاصف مدرسية، وغرف رعاية صحية وغيرها. لذلك ظهرت تغييرات ملحوظة في ميدان التعليم وخصوصاً في مناطق ومدن تطوير العشوائيات، ترتبت عليه إزالة الأحياء العشوائية في المناطق المستهدفة، وهو ما انعكس على تقديم الخدمات التعليمية في الأحياء التي انتقل إليها الطلاب.

يمكن القول: إن قسم النمو والاحتياج يمثل حلقة الوصل الفعالة بين بقية أقسام الإدارة، وأنه يعتمد عليه عند برجة المباني المدرسية، وتوزيع المدارس على الخارطة المدرسية، وتحديد متطلبات الأحداث في الحي، والتوسع في بناء الملاحق الإضافية في المباني لاستقبال التوسع الأفقي أو الرأسي، هذا بالإضافة إلى الاحتياج من المدارس حسب المراحل الدراسية بما يتناسب مع النمو المتزايد في أعداد الطلاب أو تراجعهم أو تغير المواقع السكنية لهم ليتم اقتراح مواقع وأحياء تحتاج إلى توفير خدمات تعليمية ومشاريع مباني مدرسية. نتيجة لهذه التغيرات تظهر الحاجة اللازمة

تستهدف وزارة التعليم بعض الإدارات في مناطق المشاريع التنموية الاستراتيجية، لتسهم معها في تبني مبادرات نوعية بالتعاون مع اللجنة المعنية في وزارة التعليم لتقديم البرامج التشغيلية ضمن نطاق وزارة التعليم، وتشمل كلاً من: مكة المكرمة، وجدة، وعسير، وتبوك، والعا. هذا، وتتهياً محافظة جدة لنقله نوعية حضارية في شتى المجالات الحياتية، وهذه النقلة تمثل فرصة لتقديم المبادرات المبتكرة والبرامج النوعية المختلفة بخطط علمية مدروسة ومنهجية فعالة تعالج بها المشكلات وتحول واقع التحديات والصعوبات إلى منجزات وبرامج ذات مخارج تحقق متطلب توفير خدمة تعليمية ذات كفاءة وجودة عالية في بيئة مدرسية جاذبة وآمنة؛ فالمبادرات من هذا النوع تبحث في عمق المشكلة، وتصل إلى جذورها، وتبتكر الخطط المختلفة لتسهم في حلها بالتعاون مع صناع القرار لدعمها ومساندتها، ونحن على يقين بأن الإدارات العليا والوسطى والصغرى بوزارة التعليم؛ تستهدف مواطن التحسين وتدعمها بالتكامل مع الجهات ذات العلاقة، فهي تسعى لخدمة طالب العلم، وتقوم على تلبية احتياجات جيل المستقبل؛ جيل الوطن الطموح، والمجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر لأنسنة المدن وتحسين نمط الحياة من خلال دراسة توزيع السكان فيها في ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية من أجل خلق واقع مختلف للإنسان

إن وزارة التعليم تعمل على تحقيق رؤية المملكة 2030م لتتوافق مع برامجها الطموحة، وفي مقدمتها برنامج جودة

الأحياء غير المخدمومة، واستخلاص نتائج البحث ورفعها لصناع القرار.

مما سبق يتبين وجود خلل في احتساب معدلات النمو والاحتياج في الأحياء السكنية بشكل علمي وعملي محدد وواضح بعيداً عن التقليد والارتجال وطرح الحلول الأفكار الإبداعية باستخدام تحليل أنماط التوزيع المكاني للمدارس في المدن، وفي هذا السياق من أجل وضع تصور مستقبلي ذي علاقة بالواقع لإحداث تغيير إيجابي. لذا أكدت العديد من الدراسات على ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث لتشخيص الوضع الحالي والتصورات المستقبلية في ظل النمو السكاني المتزايد، مثل دراسة: (آل كحلان، 2020)، و(محمد وآخرون، 2020)، و (محمد، 2018)، و (العطاس، 2016)، ودراسة (الباسل وآخرون، 2018) حيث تناولت مشكلة ارتفاع الكثافة الطلابية إضافة إلى تزايد ملحوظ في معدل الطلاب بشكل سنوي في الفصول الدراسية، وتوزيع المدارس وفق الكثافة السكانية الذي يظهر مشكلة في احتساب معدلات النمو والاحتياجات المستقبلية.

كما لاحظت الباحثة من خلال واقع عملها في قسم النمو والاحتياج وجود الحاجة إلى تطوير القسم لتحديد معدل النمو والاحتياج في المدارس حسب توزيع الأحياء السكنية في محافظة جدة حيث لاحظت ندرة الدراسات والأبحاث الإجرائية - حسب علم الباحثة- التي تتناول جانب تطوير قسم النمو والاحتياج لرصد معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية ، لذا تظهر حاجة ملحة وضرورية لإجراء البحث الاجرائي الحالي لمعرفة المتطلبات والتحديات التي تواجه

إلى التخطيط المستقبلي المدروس، فالأمر لا يتوقف عند تيسير العمل وفق اللوائح والأنظمة بشكل روتيني جامد، بل أصبح التكامل بين الإدارات الداخلية والخارجية مهماً لمواجهة المتغيرات الطارئة والمستجدات المتسارعة مع طرح الأفكار والمقترحات البديلة لتذليل الصعوبات، ومعرفة المتطلبات اللازمة لاستشراف المستقبل والتنبؤ به بشكل أكثر فاعلية من واقع الميدان؛ لتشارك هذه الإدارات في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الرؤى المستقبلية وتطوير الاستراتيجيات والبرامج لتحديد معدلات النمو والاحتياج الفعلي للمدارس الحكومية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم معرفة متطلبات قسم النمو والاحتياج عند دراسة التشكيلات المدرسية للفصول والاستيعاب الطلابي في المدارس الحكومية واستكشاف الممارسات وإجراءات العمل اليومية التي تؤدي إلى التعرف عليها، وكذلك استطلاع جوانب القوة والضعف والفرص المتاحة في هذا المجال، ورصد واستقصاء التحديات المحتملة له لاستجلاء مقترحات لتطويرها والارتقاء بجودة وأداء العمل، والبحث في السياسات الداعمة والسبل التقنية المتطورة التي تلي المتغيرات والمستجدات المتسارعة، وهذا ما أكدته دراسة (أبو عمرة وصالحه، 2016) التي تناولت فاعلية استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، ومعالجة مشكلة التباين في توزيع الخدمات التعليمية في المدن وعدم مطابقتها للمعايير العالمية من حيث مساحة موقع المدرسة، ومساحة البناء، وعدد الصفوف والطلاب في كل شعبة، ونطاق الخدمة وتحديد

والمحافظات الجاذبة ذات التوسع العمراني والنمو السكاني المستمر.

2. الإسهام في رفع مستوى الأداء عند دراسة التشكيلات المدرسية المقترحة من الفصول الدراسية والاستيعاب وفق معدلات النمو والاحتياج وأعداد الطلاب في الأحياء السكنية.

3. الإسهام في توفير الخدمات التعليمية في الأحياء ذات التوسع في النمو السكاني والعمراني وخصوصاً في الأحياء غير المخدومة لاستيعاب الطلاب في أقرب منطقة لسكنهم.

4. الإسهام في العمل على رفع كفاءة الخدمات التعليمية، وتحسين مستوى الأداء، والارتقاء بالجودة، لتقديم الخدمات التعليمية في كافة الأحياء السكنية في المحافظات والمدن والقرى والهجر، وذلك لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع المرافق التعليمية بها.

5. الإسهام في معالجة مشكلة ارتفاع الكثافة الطلابية في بعض الأحياء السكنية.

6. الإسهام في إثراء الميدان التعليمي، من خلال فتح مجال جديد أمام الباحثين لعمل المزيد من الأبحاث والدراسات في مجال احتساب معدل النمو والاحتياج الطلابي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

- **النمو والاحتياج:** تعرفهما الباحثة بأفهما: حاصل قسمة عدد المدارس أو الفصول الدراسية المطلوب زيادتها لاستيعاب الطلاب على عدد المدارس أو الفصول الدراسية الفعلية المشغلة في ذات المبنى

القسم في تحديد معدلات النمو والاحتياج الطلابي من أجل تطوير القسم وإعادة توزيع المدارس في الأحياء السكنية، لضمان مدى ملائمتها، وتحسين الكفاءة المالية وتقليل الهدر المالي والبشري.

أسئلة الدراسة:

1. ما متطلبات قسم النمو والاحتياج لتحديد معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس الحكومية بالسعودية؟

2. ما التحديات التي تواجه قسم النمو والاحتياج عند تحديد معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس الحكومية بالسعودية؟

3. ما مقترحات تطوير قسم النمو والاحتياج لتحديد معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس الحكومية بالسعودية؟

أهداف الدراسة:

1. معرفة متطلبات قسم النمو والاحتياج لتحديد معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس الحكومية بالسعودية.

2. الكشف عن التحديات التي تواجه قسم النمو والاحتياج لتحديد معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس الحكومية بالسعودية.

3. تحديد مقترحات تطوير قسم النمو والاحتياج لتحديد معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس الحكومية بالسعودية.

أهمية الدراسة:

1. تبني تطلعات رؤية 2030 بحيث تساهم في تطوير التنمية المستدامة وتحسينها، خصوصاً في المدن

مجموع أعداد المدارس التي تعمل أكثر من فترة دراسية من المؤشرات الهامة على كثافة الفصول والتي يمكن التعرف على مدى النقص في الخدمات التعليمية . أن زيادة عدد المدارس التي تعمل بأكثر من فترة مع ارتفاع الكثافة الطلابية يدل على عدم كفاءة الخدمات التعليمية (صالحه، 2020).

وتعرف الكثافة الطلابية بأنها عدد التلاميذ في كل متر مربع من مساحة الفصل، أو هي نصيب التلميذ من مساحة الفصل (الباسل، 2018).

- أهمية مفهوم الكثافة الطلابية

تعتبر زيادة كثافة الفصول الدراسية من المكونات الهامة التي تملك تأثيراً قوياً وفعالاً على نتائج العملية التعليمية التربوية، كما أن لها تأثيراً على العملية التدريسية وعلى اختيار المعلم لشكل ونوع النشاط التعليمي الذي يستخدمه في تدريس المادة العلمية، فمع زيادة الكثافة يتم استخدام استراتيجيات تركز على المادة التعليمية بدلاً من تلك التي تركز على التلميذ لما يلزمها من وقت وجهد وإمكانات يصعب توافرها مع الكثافة المرتفعة. وبالتالي يكون الاهتمام منصباً على المادة العلمية وتقل فرصة المشاركة الإيجابية للتلاميذ مما يؤثر على مستوى التحصيل. هذا بالإضافة إلى ضعف كفاية الأنشطة التي تهدف إلى رعاية التلاميذ صحياً واجتماعياً وفتياً رياضياً، وذلك على العكس من الفصول ذات الكثافة المنخفضة التي تساعد على تنوع أساليب تدريس المادة (الباسل، 2018).

- مؤشرات تحديد الكثافة المثالية

المدرسي، وتتوافق مع الطاقة الاستيعابية للمبنى المدرسي.

- **قسم النمو والاحتياج:** تعرفه الباحثة بأنه: قسم من أقسام إدارة التخطيط المدرسي التابعة للشؤون المدرسية بإدارات التعليم، ويهتم برصد النمو والاحتياج والتراجع الكمي النوعي في أعداد المدارس الحكومية والفصول الدراسية، والاستيعاب الطلابي، ليسهم في استثمارها بالشكل الأمثل، كما أنه يقدم الدراسات الاستشرافية اللازمة لزيادة أو إعادة توزيع المدارس الحكومية وفقاً لحركة التموجات السكانية ومعدلات نموها.

- **المدارس الحكومية:** تعرفها الباحثة بأنها مكان مخصص لعملية التعليم والتعلم، يقدم برامج وأنشطة تعليمية وتربوية نوعية ومتنوعة منهجية وغير منهجية تكسب المعرفة وتصل المهارات العقلية والحياتية المختلفة، وتغرس القيم وتعزز الاتجاهات الإيجابية لإعداد متعلمين دائمي التعلم، ومنتجين للمعرفة ومنتجين مع الأسرة والمجتمع، ومنافسين محلياً وعالمياً.

- **الكثافة الطلابية:** تعد التعليم محوراً أساسياً من محاور رقي الشعوب وتطورها وسر نهضتها، والاهتمام بالبيئة التعليمية يعد أمراً في غاية الأهمية لخلق أجيال مؤهلة متطورة قادرة على إحداث تنمية شاملة ومستدامة في المجتمع (الذياني، 2017). كما أنها تعد مقياس دقيق للتعرف على كفاءة الخدمة التعليمية وانتشارها المكاني، ومدى قدرتها على استيعاب احتياجات السكان، وتبرز العلاقة بين أعداد الفصول وأعداد الطلاب. وتتأثر تلك العلاقة بزيادة الطلب على الخدمات التعليمية. ويعد

رئيسية: اتجاه مرتبط بالمعلم، واتجاه مرتبط بالطالب، واتجاه مرتبط بالبيئة التعليمية، نعرضها كما يلي:

- الاتجاه المرتبط بالمعلم

- عدم وجود استراحة كافية ومناسبة للمعلم بعد تحويل مكاتبتهم إلى فصول دراسية لمواجهة الكثافة الطلابية.
- عدم قدرة المعلم على التحرك بحرية داخل الفصل الدراسي والاكتفاء بالوقوف في موقع معين من الفصل الدراسي حتى نهاية الحصة الدراسية.
- عدم قدرة المعلم على التعامل مع الفروق الفردية بين الطلاب داخل الفصل الدراسي أو تقييم حالة الحضور والغياب لكل طالب بصورة يومية نظراً للكثافة الطلابية وقلة الوقت للحصة الدراسية.
- عدم قدرة المعلم على متابعة وتقييم مستوى استيعاب الطلاب للدروس التي يقدمها بصورة يومية وبالتالي يتسبب ذلك في تدني المستوى التعليمي للطلاب وتراجع مخرجات العملية التعليمية في المدرسة.
- عدم قدرة بعض المعلمين من السيطرة على الفصل الدراسي وضبط الطلاب.
- عدم قدرة المعلم على إدارة الاختبارات وبالتالي تفشي ظاهرة الغش بشكل واسع مما يعكس بآثاره السلبية على الطلاب الأكثر اجتهاداً والتزاماً في الفصل.
- لا يتمكن المعلم في أغلب الأحوال من إيصال صوته إلى كافة الطلاب خاصة الذين هم في آخر الفصل وقد يصعب عليهم سماع واستيعاب معلومات الدروس خلال الحصة الدراسية.
- لا يتمكن المعلم من أداء الحصة الدراسية بالشكل المطلوب نظراً لضياع أغلب في هيئة الفصل الدراسي

تعد كثافة الفصل من المعايير الهامة التي توضح طبيعة العلاقة بين الطلب على الخدمة التعليمية والفصول المتاحة لتقديم هذه الخدمة، فإذا قلت الفصول زادت الكثافة بها وقلت القدرة على الوفاء بالاحتياجات التعليمية وبالتالي استغلال المؤسسات بطاقة أكبر والعكس. وعند تحديد الكثافة المثالية نجد أن هناك وجهتي نظر متباينة إحداها تربوية والأخرى اقتصادية، فتتطلب وجهة النظر التربوية تقليل الكثافة في الوقت الذي يرفع فيه رجل الاقتصاد كثافة الفصول. ويجب علينا عند تحديد الكثافة المثالية للفصل أن نفرق بين مراحل التعليم المختلفة، فلا يعقل أن تكون كثافة الفصول في رياض الأطفال هي نفس الكثافة في المراحل الأخرى، فيجب عند تحديد الكثافة المثالية للفصل معرفة مساحة الفصل والصفات الجسمانية للتلاميذ في كل مرحلة، حيث يختلف حجم التلاميذ طولاً وعرضاً ووزناً، وبالتالي تختلف المساحة التي يشغلها داخل الفصل (محمد، 2018).

- المشكلات الناتجة عن الكثافة الطلابية المرتفعة

تعد مشكلة كثافة الفصول الدراسية مشكلة تزداد تعقيداً وتتعد أثارها فيما يترتب عليها من نتائج تتجاوز ضعف مستوى التحصيل العلمي إلى أضرار صحية تصيب التلاميذ وضغوط تستنزف طاقات الكادر التربوي. كما تؤثر الكثافة كذلك في تحقيق المدرسة لأهدافها وتترك أثرها على المناخ التربوي والتعليمي وتظهر سلباتها على الجوانب التربوية والصحية والسلوكية والاجتماعية داخل المدرسة (الباسل، 2018).

وقد قسم الديباني (2017) المشكلات التعليمية الناتجة عن ارتفاع الكثافة الطلابية إلى ثلاثة اتجاهات

رصيد المعلومات لدى الطالب، وصعوبة تلقي المعلومة مما يؤدي إلى تدني النتائج التحصيلية (دباب، 2019)

- تزايد ظاهرة الرسوب وهو تكرار بقاء التلميذ في الصف لأكثر من عام. ويترتب عليه خسارة مالية لزيادة كلفة التلميذ، كما يؤدي إلى تأخره في الالتحاق بالعمل وكلفة ضائعة على الفرد والمجتمع، كما يؤدي إلى حرمان أعداد من التلاميذ كان يمكن التحاقهم بالتعليم لولا شغل الراسيين للأماكن
- انخفاض المستوى التعليمي للطلاب
- تفشي ظاهرة الغش في الامتحانات (الباسل، 2018).

- الاتجاه المرتبط بالبيئة التعليمية

- عدم وجود بيئة تعليمية تراعي الفروق الفردية بين الطلاب وتهتم بالطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة ومن يعانون من اضطرابات نفسية واجتماعية وصحية.
- يمكن أن يؤدي الازدحام الكبير داخل الفصول الدراسية في المدارس المستهدفة إلى تأثيرات نفسية سلبية لدى الطالب والمعلم في نفس الوقت داخل الفصل وخارجه (الذياني، 2017).
- القصور في إدارة الفصول وتنظيمها، وضعف انضباطها.

- تعدد الفترات الدراسية بالمدارس (الباسل، 2018).
- كما أضافت دباب (2019) بعداً رابعاً وهو تأثير التكسب الطلابي على التواصل التربوي بين المعلم والطالب ذكرت فيه أن التكسب الطلابي يؤثر على

وبالتالي يؤدي إلى قصور في العملية التعليمية وتراجع مخرجات العملية التعليمية بشكل كبير.

- الاتجاه المرتبط بالطالب

- تدني معدلات نصيب الطالب من المساحة في الفصل الدراسي وتظهر في تكسب الطلاب على المقاعد الدراسية.
- تسرب الطلاب من التعليم خاصة في المدارس والفصول الدراسية.
- الازدحام والتدافع عند مداخل ومخارج المدرسة والفصول الدراسية.
- انطفاء حماس الطلاب والقضاء على مواهبهم وإبداعهم وابتكارهم في مهدها نظراً لعدم وجود لديهم الفرص الكافية بصقلها وتنميتها في إطار المدرسة.
- سهولة انتشار الأمراض والأوبئة المعدية بين أوساط الطلاب وبالتالي من الممكن أن يكون نقلها إلى المجتمع أسرع وأوسع نظراً لكثافة الطلاب من مختلف الأحياء السكنية في المدينة.
- تدني معدلات نصيب الطالب من المساحة المخصصة للموقع المدرسي إضافة إلى قلة المساحات المدرسية المخصصة للعب في إطار المدرسة واستبعاد أغلب البرامج التطبيقية والعملية والأنشطة الصفية واللاصفية بسبب الكثافة الطلابية.
- بروز النزاعات الطلابية والتي قد تتطور إلى انتشار العنف المدرسي بين الطلاب.
- أن ارتفاع عدد الطلبة داخل الصف الدراسي يؤدي إلى التشتت وعدم الانتباه، كما لاحظت ضعف

وتنخفض قدرة الدول على تحقيق الاستيعاب الكامل. وفي مباني المدارس المتاحة لا تتوافر المساحة الكافية للأنشطة التربوية والترفيهية.

- ارتفاع تكلفة التعليم الخاص: من ضمن أسباب زيادة كثافة الدراسية مزاحمة أبناء الشريحة المتوسطة لأبناء الشرائح الأكثر احتياجاً في الالتحاق بالمدارس الحكومية نتيجة قصور وعجز توافر انتشار المدارس الخاصة بالشكل الكافي لتلبية احتياجاتهم وتشجيعهم على الاستفادة من منظومة التعليم الخاص وبالتالي تخفيف العبء عن المدارس الحكومية والسماح لهم بالارتقاء بمستوى وجودة التعليم المقدم فيها.

استعراض الدراسات السابقة:

- دراسة محمد (2020)، تهدف الدراسة إلى تحليل التوزيع المكاني لمدارس التعليم الأساسي بمدينة البيضاء ومدى ملائمتها للاحتياج بالوقت الحاضر، واستخدمت العديد من المناهج وهي الوصفي والتحليلي والتاريخي والمقارن خلال فترة ما قبل عام 1984 وبعدها حتى عام 2016م، وأجريت على المساحة المكانية لمدينة البيضاء في ليبيا، وتوصلت إلى كفاءة وفاعلية عالية عند استخدام التقنيات الجيومكانية لتوزيع المكاني لمدارس التعليم الأساسي بمدينة البيضاء وتحديد أماكن القصور في التوزيع الحالي مقارنة بالتوزيع السابق وتوصي بأهمية مراعاة عوامل التوسع العمراني والزيادة السكانية عند إنشاء المؤسسات التعليمية الجديدة.

- دراسة محمد (2018)، تهدف الدراسة إلى رصد الواقع الفعلي للمؤسسات التعليمية من حيث درجة

فعالية النقاش بينهما، كما أن الفوضى الناتجة عن التكدس تعتبر من معوقات عملية التفاعل داخل الصف، وقد لاحظت أن التشويش يصعب من عملية التواصل بين المعلم والطلاب كما أنه لا يستطيع إشراك جميع الطلاب في الحوار والنقاش. كما تبين أن التكدس لا يسمح للمعلم بمراعاة الفروق الفردية بين الطلبة أو إعطاء فرص متكافئة للطلبة في المشاركة الصفية مما يؤثر على في النهاية التحصيل العلمي.

- تحديات الكثافة الطلابية

هناك عدد من العوامل التي تساهم في زيادة الكثافة الطلابية والتي بمثابة تحديات تواجه القائم بالتخطيط المدرسي ذكره الباسل وآخرين (2018) كالآتي:

- الزيادة السكانية المطردة: تؤثر الزيادة السكانية على السياق الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع بجميع قطاعاته وسكانه. ويتأثر الواقع التعليمي بالزيادة السكانية حيث يزداد الطلب الكمي على التعليم مما يتطلب توسعاً في الأبنية التعليمية وزيادة عدد الفصول الدراسية بها.
- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم: إن الطلب الاجتماعي على التعليم وعجز المدارس الحكومية أمام الطلب المتزايد على المدارس الخاصة حيث تتأكل العملية التربوية والتعليمية نتيجة لضالة الإنفاق على منشآت تعليمية يحتاجها الطلب الاجتماعي المستمر على التعليم.
- القصور في بناء مدارس جديدة: ويحدث ذلك نتيجة للأزمات الاقتصادية حيث تنخفض نفقات بناء وصيانة المدارس وتزيد أعداد المتسربين من التعليم،

العديدية للمرحلة الثانوية بمنطقة عسير، وتوصلت إلى أن الكثافة الطلابية العديدية تعتبر عائقاً من عوائق التدريس البنائي ويحد من جعل الطالب محورا أساسيا في العملية التعليمية واعطاءه القدر المناسب من المسؤولية داخل الصف، ومن توصياتها ان تولى إدارات التعليم الاهتمام بمشكلة ارتفاع الكثافة الطلابية بالفصول الدراسية من خلال افتتاح المدارس وضبط عمليتي القبول وتوزيع الطلاب على المدارس مع توفير خدمة النقل المدرسي لهم. *

- دراسة الباسل (2018)، تهدف الدراسة إلى معرفة المشكلات التي تسببت في ارتفاع كثافة الفصول وكيفية معالجتها، واستخدمت المنهج الوصفي، وأجريت على مدارس التعليم الابتدائي في دمياط باستخدام استبيان، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع الكثافة الطلابية في المدارس وقلة معدلات المساحة لطلاب في الفصل وتعزى الى مشكلات توفير المباني المدرسية وعدم ملائمة مساحة المباني لمتطلبات الحدود الدنيا المطلوب توفرها من حيث المساحة والخدمات.
- دراسة السلمي (2021)، تهدف الدراسة إلى معالجة وضع المدارس الصغيرة لتوفير بيئة تعليمية مناسبة وأفضل من خلال توزيع أمثل للمؤسسات التعليمية باستخدام التحليل المكاني وتحسين الكفاءة المالية وتقليل الهدر المالي والبشري، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت على المدارس الحكومية في المدينة المنورة لمرحلة الابتدائي والمتوسطة والثانوية، توصلت الدراسة إلى فاعلية استخدام نظم المعلومات الجغرافية في دعم القرارات المتعلقة باختيار أفضل

وقدرة أدائها ممثلة في كثافة الفصول ونصيب المعلم من التلاميذ، والتعرف على أسباب ارتفاع كثافة الفصول وقلة المؤسسات التعليمية ومدى العدالة في توزيعها في مركز قوص. استخدمت الدراسة عدة مناهج الأصولي والموضوعي والوصفي ودراسة الحالة، واستخدمت نظم المعلومات الجغرافية، وأجريت على كل المدارس العامة والأزهرية في جميع المراحل التعليمية في مركز قوص للعام الدراسي 2015-2016. وتوصلت الدراسة إلى تباين في الكثافات الطلابية بين مرتفعة ومنخفضة على مستوى المركز دون وجود تفاوت مكاني، وتأثيرها على نصيب المعلم من التلاميذ بين كبير ومنخفض حسب الكثافة، كما أظهرت سوء التوزيع سواء على مستوى المؤسسات أو الفصول أو المعلمين، ومن توصيات الدراسة استكمال اجراء الدراسات والأبحاث في ابعاد مختلفة للعملية التعليمية لتشخيص الواقع الحالي والتصورات المستقبلية مع مراعاة النمو السكاني المتزايد في المناطق، انشاء مؤسسات تعليمية في المناطق المحرومة ومعالجة ارتفاع الكثافة الطلابية مع مراعاة التوزيع السكاني الجغرافي والكتل السكانية عند انشاء المؤسسات التعليمية في مناطق الاحتياج.

- دراسة آل كحلان (2020)، تهدف الدراسة إلى التعرف على درجة تمكن معلمي العلوم الشرعية من الممارسات التدريسية البنائية في الفصول ذات الكثافة العديدية بالمرحلة الثانوية في منطقة عسير، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي باستخدام بطاقة الملاحظة، وأجريت على جميع الفصول ذات الكثافة الطلابية

تطبيقات برامج نظم المعلومات الجغرافية، وتوصلت إلى فاعلية استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، والتباين في توزيع الخدمات التعليمية في المدينة وعدم مطابقتها للمعايير العالمية من حيث مساحة موقع المدرسة ومساحة البناء وعدد الصفوف والطلاب في كل شعبة ونطاق خدمة. وتوصي بضرورة دراسة التطور العمراني والسكاني عند إنشاء المدارس واختيار مواقعها والعمل على توسيعها حسب مساحة الموقع والمبنى المدرسي وخصائصه.

- دراسة العطاس (2016)، تهدف الدراسة إلى التحليل المكاني لمواقع المدارس الابتدائية في مدينة جازان باستخدام نظام المعلومات الجغرافية وأنماط توزيعها، واستخدمت منهجية الدراسة الجغرافية للخدمات باستخدام تطبيقات برامج نظم المعلومات الجغرافية GIS في حدود منطقة جازان، وتوصلت إلى ضعف توفير الخدمات التعليمية والمدارس في كثير من الأحياء وتقاربها في بعض الأحياء، توسع التجمعات السكانية في بعض الأحياء في ظل عدم إنشاء مدارس جديدة تخدم التجمعات العمرانية الناشئة ويظهر توزيع المدارس بشكل غير مناسب وتوصي بضرورة توفير مدارس في الأحياء السكنية الغير مخدومة وإعادة توزيع المدارس حسب الاحتياج السكاني وتوفير قواعد البيانات الجغرافية للخدمات التعليمية محدثة وفق الامتداد العمراني السريع في المدينة.

المواقع ودمج المدارس الصغيرة مع المجمعات لتوفير مالي يقدر 9 مليار على مدى عشرون عام لاستثمار المباني المتاحة ومن جانب آخر يظهر عدم التوازن في توزيع القوى البشرية مقارنة بعدد الطلاب وتباين مختلف في توزيع المدارس في منطقة الدراسة وتوصي الدراسة ببناء قاعدة بيانات شاملة عن المدارس والمجمعات التعليمية وتقديم التوصيات المناسبة للخطط التنموية لتقديم الخدمات التعليمية ورسم تصور مستقبلي لحجم الاحتياج على مستوى الطاقة التشغيلية أو التوقيع المكاني .

- دراسة مناعة (2021)، تهدف إلى التعرف على واقع تخطيط المدارس الابتدائية في مدينة سطيف الجزائرية ومدى ملائمة توزيعها، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وأداة الملاحظة، وأجريت على المدارس الابتدائية في سطيف، وتوصلت إلى توزيع المدارس الابتدائية بشكل عشوائي دون مراعاة الأسس الكمية والوصفية والكثافة السكانية في خطط التهئية العمرانية لتحديد الاحتياج الفعلي، ضعف الخبرة التخطيطية وغياب البعد التخطيطي المستند على معايير وضوابط التخطيط وتقدير الكثافة السكانية وفق خطط التهئية العمرانية عند توزيع المدارس على الأحياء السكانية.

- أبو عمره (2016)، تهدف الدراسة إلى تقييم الخدمات التعليمية وتحديد الاحتياجات المستقبلية من الاستخدامات التعليمية بالاستعانة بالمعايير التخطيطية العالمية في مدينة دير البلح، واستخدمت عدة مناهج وهي التحليل الآلي والرفاهية والموضوعي على منطقة مدينة دير البلح إلى جنوب مدينة غزة، واستخدمت

الإجراءات والأدوات:

بدأت الباحثة بتدوين تأملاتها اليومية على أدائها وممارستها المهنية، وملاحظة الأدوات التي تستخدمها بشكل يومي لإنجاز مهمات العمل المطلوبة، ومن أهمها دراسة التشكيلات المدرسية من الفصول والاستيعاب الطلابي لأهداف متنوعة مثل: فتح فصول دراسية أو إغلاقها أو نقلها وضمها من مدرسة مسائية إلى مدرسة... إلخ، وبعد تأمل التأملات المكتوبة لمهامها اليومية، قامت الباحثة بتحديد مجموعة من الأدوات التي يمكن أن تساعد على الإجابة على الأسئلة البحثية وتحقيق أهدافه وهي كالتالي:

1- التأملات المهنية " صحيفة الباحثة التأملية":

بدأت إجراءات البحث بالتأملات الذاتية المكتوبة للممارسات المهنية اليومية لرصد ممارسات وإجراءات العمل اليومية لقسم النمو والاحتياج الطلابي من قبل القسم، مع تدوين هذه الاحتياجات ورصدها، مع رصد الصعوبات أو التحديات التي تواجهها عند تنفيذ هذه المهام. وشعرت الباحثة بأهمية البحث والتأمل في تحديد المتطلبات التي تتصل بالقسم، وهذه التأملات للأداء المهني ساعدت في اختيار وتصميم بقية الأدوات.

2- تحليل الوثائق والتقارير من نظام نور :

تم الدخول على نظام نور الوزاري وهو نظام الإدارة التعليمية الذي يعنى بجمع وتحليل ومتابعة بيانات جميع العمليات التي تخص مدارس التعليم العام وتؤثر على مسيرة الطالب التعليمية. كما أنه يوفر قاعدة بيانات ضخمة ولحظية يستفاد منها في معرفة الواقع الفعلي للميدان التعليمي (نظام نور، 2023). لذا عملت الباحثة على تحليل وثائق نماذج المساقط الأفقية لبعض المباني المدرسية

(نموذج بيانات المدارس والأحياء السكنية وتقارير العمليات من نظام نور) ومن خلال أيقونة التقارير: تقارير المباني والصيانة، تقارير الصفوف والفصول والقاعات.

3- دراسة حالة (التشكيلات المدرسية) لعدد (3) أحياء سكنية:

قامت الباحثة بتأمل إجراءات العمل اليومية عند دراسة التشكيلات المدرسية من الفصول والاستيعاب الطلابي بهدف فتح فصول دراسية أو إغلاقها أو نقلها وضمها من مدرسة مسائية إلى مدرسة صباحية لتسهم في معالجة مشكلة الكثافة الطلابية العالية، أو تسرب الطلاب من المدرسة، أو إخلاء مبنى مستأجر للتوفير والتقليل من الهدر المالي أو تسليمه لإدارة المباني المدرسية للترميم والصيانة وغيرها من الأحداث والمستجدات الطارئة التي تؤثر في احتساب معدل النمو والاحتياج الطلابي بالأحياء السكنية، حددت مجموعة من الأحياء بحيث تساعد في تنوع أهداف النمو والاحتياج لهذه الأحياء.

لذا أجرت الباحثة دراسة حالة (التشكيلات المدرسية) لعدد (3 مواقع سكنية) من إجمالي عدد (36 حياً من الأحياء السكنية) التابعة لمحافظة جدة، وذلك لتحديد معدلات النمو والاحتياج داخلها من خلال دراسة التشكيلات المدرسية لعدد (9 مدارس حكومية) في الحي الأول، و عدد (11 مدرسة حكومية) في الحي الثاني، وعدد (5 مدارس حكومية) في الحي الثالث، كما في الشكل (1).

والاحتياج في بعض إدارات التعليم وعدد (1) من مديري إدارات التخطيط المدرسي التابعة لإدارة التعليم في المملكة العربية السعودية.

حدود البحث:

الحد الموضوعي: يقتصر البحث على معرفة متطلبات قسم النمو والاحتياج لدراسة معدل نمو الطلاب في المدارس الحكومية والتحديات التي تواجه رصدها.

الحدود البشرية: تم تنفيذ هذا البحث على عينة من المشرفين التربويين في قسم النمو والاحتياج في إدارات التخطيط المدرسي التابعة لإدارات التعليم في السعودية. الحدود المكانية: قسم النمو والاحتياج بإدارة التخطيط المدرسي التابعة لإدارات التعليم في السعودية.

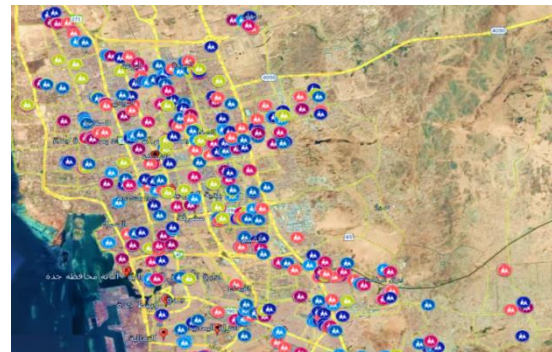
الحدود الزمنية: ثلاثة أشهر من: 1 يناير إلى 28 مارس خلال العام الدراسي 2023م.

إجابة السؤال الأول:

ما متطلبات قسم النمو والاحتياج لتحديد معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس الحكومية بالسعودية؟ للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام أدوات البحث وإجراءاته، وأظهرت النتائج أن متطلبات قسم النمو والاحتياج تتركز فيما يلي:

1- توثيق المعايير والضوابط والتعليمات لافتتاح الفصول الدراسية وإغلاقها وتحديثها دورياً:

لقد اتفق أفراد عينة البحث على ضرورة تحديد المعايير والضوابط والتعليمات بشكل محدد وواضح ليتم استخدامها عند الحاجة إليها، كما أشار أحد أفراد العينة إلى ضرورة العمل على إعداد دليل موحد يوضح مهام



وتم تدوين الإجراءات والخطوات والمتطلبات بشكل تفصيلي، وأولاً بأول مع دراسة كل حي، وتدوين المتطلبات والاحتياجات وبعض الصعوبات التي تواجه الممارس للتوصل لها ومن ثم المقترحات التي تساعد على تحسين هذه الإجراءات.

4- المقابلة:

بعد تأملات الباحثة في تحليل الوثائق والتقارير الإلكترونية ودراسة الحالة لمواقع الأحياء قامت بإجراء مقابلة مع عدد (11) من المشرفين التربويين في قسم النمو والاحتياج في بعض إدارات التعليم وعدد (1) من مديري إدارات التخطيط المدرسي من أجل تحديد المتطلبات الأساسية لقسم النمو والاحتياج؛ وذلك لرصد معدل النمو والاحتياج.

عرض نتائج الدراسة:

للإجابة عن أسئلة البحث تم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أدوات البحث المتنوعة، وهي: تأملات الباحثة، وتحليل الوثائق والتقارير الإلكترونية، وتحليل دراسة حالة (التشكيلات المدرسية) لعدد (3) أحياء سكنية من الأحياء التابعة لمحافظة جدة، وأخيراً تحليل المقابلة مع عدد (11) من المشرفين/ات التربويين/ات في قسم النمو

* بيانات المدارس الحكومية وفق تصنيف المراحل الدراسية: (رياض أطفال - ابتدائي - طفولة - متوسطة - ثانوية).

* بيانات المدارس الحكومية المكانية حسب تصنيف موقع المدرسة: (الحي - الموقع الجغرافي خط الطول والعرض- نوع الطريق مسفلت أو ترابي - الشارع الرئيسي والفرعي- أقرب معلم- بُعد المدرسة بالكيلو متر عن مكتب التعليم وعن إدارة التعليم).

* بيانات المدارس حسب تصنيف المباني المدرسية
من حيث: (سنة التأسيس - اسم المدرسة - الرقم
الوزاري - اسم الحي - فترة الدراسة - عدد طوابق المبنى -
ملكية المبنى - نموذج المبنى - نوع بناء المبنى - صلاحية المبنى

إدارة التخطيط المدرسي، على أن يتم تحديثها سنوياً وفق المستجدات، بينما أشار آخر إلى إصدار وتحديث دليل تنظيمي وإجرائي يتضمن تلك المعايير والضوابط والتعليمات لافتتاح الفصول الدراسية وإغلاقها، مثل: ضوابط وتعليمات فتح الفصول، ونقل الفصول، وتقليص الفصول، والترحيل للمدارس الأقرب وفق المراحل الدراسية، مع إحداث فصول التربية الخاصة وصعوبات التعلم، وفصول الموهبة، وفصول التعليم المستمر.

لقد أظهرت نتائج دراسة الحالة لعدد (ثلاثة أحياء سكنية)، وتحليل الوثائق صعوبة في تحديد واحتساب معدل النمو الطلابي في المدارس فمثلاً الحي الأول: به عدد 9 مدارس حكومية موزعة وفق المراحل التالية: (3 روضات، 1 ابتدائية - 2 طفولة - 1 متوسطة - 2 ثانوية) كما في الشكل (2).



كما أن دراسة حالة الحي الثاني تتطلب معرفة نماذج المباني المدرسية لمعرفة عدد فصول المبنى المدرسي ومقارنتها بالواقع الفعلي لمعالجة الكثافة الطلابية في بعض المدارس وزيادة عدد الفصول الدراسية، وهو ما يضمن الاستثمار الأمثل للمباني المدرسية، حيث لاحظت الباحثة أثناء الدراسة ارتفاع الكثافة الطلابية في الفصول الدراسية لعدد 4 مدارس، وبالرجوع إلى المساقط الأفقية ومخططات المباني لتلك المدارس استطاعت فتح فصول دراسية غير مستثمرة في هذه المدارس، ولكنها استخدمت لغير ما خصصت له وتم تشغيلها من قبل مديري المدارس كمرافق إدارية، مثل: غرفة اجتماعات، أو مستودع، أو أرشيف.

4- ربط الأنظمة الإلكترونية بالإدارات الأخرى في

التعليم والجهات الحكومية الأخرى المعنية:

من خلال تحليل دراسة حالة (التشكيلات المدرسية) لعدد (3 أحياء سكنية) ظهرت الحاجة أهمية الحصول على معلومات دقيقة ومتخصصة من جهات وإدارات أخرى معنية بتحديد وإدخال بياناتها في النظام المربوط مع قسم النمو والاحتياج، مثل: إدارة التخطيط المدرسي، وإدارة شؤون المعلمين، وإدارة التجهيزات المدرسية، وإدارة خدمات الطلاب، وإدارة المباني والصيانة، وإدارة الخدمات المساندة، ومكاتب التعليم وغيرها ليتحقق التكامل الأمثل بين الإدارات، مما يدعم اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى التكامل مع الجهات الحكومية الأخرى مثل بالهيئة العامة للإحصاء والتعداد السكاني، والتي أكد عدد كبير من عينة الدراسة في المقابلات على أهمية ربط الأنظمة الإلكترونية بها، لتوفير معلومات دقيقة عن ارتفاع أو انخفاض معدلات النمو السكاني في الأحياء.

- الطاقة الاستيعابية للمبنى المدرسي - عدد إجمالي غرف المبنى - عدد الفصول الدراسية - مساحات إضافية - المساقط الأفقية للمباني المدرسية).

كما أكدت نتائج تحليل المقابلات اتفاق جميع أفراد العينة على ضرورة تواجد هذه البيانات والمعلومات، وأهمية دورها في استشراف المستقبل والقيام بالمعالجات الطارئة والعاجلة لأوضاع المدارس ومقارنتها بمدخلات نظام نور، حيث ذكرت إحدى المشرفات: "أن بناء قاعدة أساسية تتضمن بيانات أساسية للمدرسة مطلب ضروري، حيث إنه المفتاح الرئيسي لجميع المدارس، ويسهل المعالجة السريعة في حال كان هناك ما يستدعي"، بينما رأت أخرى أن: "وجود قواعد البيانات له أهمية كبيرة في استشراف المستقبل مما يساهم في دعم اتخاذ القرار السليم"، كما ذكر مدير إحدى الإدارات أن "بناء قواعد بيانات رقمية أمر ضروري جداً، ولا يتم العمل إلا بها بالإدارة".

3- توفير المعلومات عن بيانات المباني المدرسية ونماذجها (مخططات المباني المدرسية):

أظهرت نتائج تحليل المقابلات اتفاق جميع أفراد العينة على ضرورة تواجد جداول بيانات أساسية عن المباني المدرسية وأهميتها في استشراف المستقبل والقيام بالمعالجات الطارئة والعاجلة لأوضاع المدارس ومقارنتها بمدخلات نظام نور، حيث ذكر أحد المشرفين "أن بناء جداول أساسية عن بيانات نماذج المباني المدرسية تتضمن بيانات أساسية للمدرسة مطلب ضروري، حيث إنه المفتاح الرئيسي لجميع المدارس ويسهل المعالجة السريعة في حال كان هناك ما يستدعي"، بينما رأت أخرى أن: "وجود قواعد البيانات له أهمية كبيرة في دعم اتخاذ القرار السليم".

كفاءة في توزيع المدارس بعدالة ومعالجة الكثافة الطلابية"، ورأى آخر أن "تطبيق نظام المعلومات الجغرافية GIS بالإدارة أمر رائع؛ لأنه يوفر الجهد والوقت، وأيضاً يعطي المعلومات المطلوبة بدقة ووضوح أكبر"، بينما أفاد ثالث بأن استخدامها يضمن "تحقق توزيع عادل ومتوازن للطلاب وفقاً للمعطيات المدروسة، وهو ما يساعد على رسم الخطط المستقبلية"

من هنا، ترى الباحثة أن وجود برامج جغرافية وخرائط توقيع مكاني للمدارس، يسهل استعراضها في شاشات رقمية مبرمجة وفق الأحياء السكنية، ولهذا فإن القسم بحاجة إلى تمكين العمل على هذا النوع من البرامج والخرائط الذكية والمبرمجة ببيانات ومعلومات تحدد المواقع والبعد بالكيلومترات، فتمكينها يتيح استخدامها والعمل عليها، ومن ثم تحقيق نتائج أكثر دقة وفعالية أكبر.

إجابة السؤال الثاني:

ما التحديات التي تواجه قسم النمو والاحتياج عند تحديد معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس الحكومية السعودية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام أدوات البحث وإجراءاته، وأظهرت النتائج التحديات الآتية:

1. صعوبة الرجوع إلى المعايير والضوابط والتعليمات لافتتاح الفصول الدراسية وإغلاقها

من خلال تأملات الباحثة في ممارسات العمل وإجراءاته عند دراسة الحالة للأحياء الثلاثة، حيث وجدت صعوبة في التقصي والاستفسار عن تلك المعايير والضوابط والتعليمات، لكن الباحثة اعتمدت على البحث عنها في أرشيف المعاملات أو خبرة الموظفين بذات القسم لعدم

5- توفير الموارد البشرية المناسبة لعدد المهام وإجراءات العمل بالقسم.

أظهرت نتائج تحليل المقابلات لأفراد عينة البحث اتفاق بعضها على ضرورة توفير الكوادر البشرية، حيث شددت إحدى المشرفات على "ضرورة وجود الكفاءات العالية بحيث تتناسب مع مهام العمل ومتطلبات الأنظمة الإلكترونية وأعداد المدارس والعمليات الإلكترونية والبيانات الإحصائية المطلوبة من القسم"، بينما رأى أحد المشرفين ضرورة "زيادة عدد الكوادر البشرية في المدن والمحافظات؛ لأنها مقرونة بزيادة معدل النمو السكاني والطلابي وإحداث التوسع في مدارس الطفولة المبكرة ومدارس رياض الأطفال"، في السياق نفسه أشار آخر إلى ضرورة تواجد كادر إداري متخصص في إدارة البيانات الضخمة والتحليل الإحصائي، وذلك للاحتياج إلى إعادة الهيكلة التنظيمية.

6- توفير الأجهزة التقنية وبنية الاتصالات وتقنية المعلومات:

أظهرت نتائج تحليل استجابات أفراد العينة ضرورة الاهتمام بالأجهزة والبنية التقنية، حيث اتفقت الغالبية على أهمية توفير أجهزة تقنية لها كفاءة ومواصفات عالية الجودة ذات سعة تخزين تتحمل البيانات والملفات التي يستخدمها القسم، مع ضرورة تحديث البرامج وأنظمة التشغيل. كما أن معظم أفراد العينة يشجعون العمل على نظام المعلومات الجغرافية GIS، حيث أشاروا إلى أن استخدامه يسهل العمل ويوفر الكثير من الوقت والجهد، ومنهم من أجاب بقوله: "سوف يكون هناك توزيع عادل للطلاب حسب الحي الذي يسكنون فيه؛ وتكون النتيجة

الطلاب من مرحلة دراسية إلى المرحلة التي تليها بذات الحي؛ يعتمد ذلك على عرض التقارير اللحظية من نظام نور، لكن البيانات تظهر غير دقيقة وبعضها تكون مكررة، فنجد أن إدخال اسم الحي من قبل المدارس غير صحيح، وهناك أخرى بها أخطاء إملائية أو اختلاف في صياغتها الكتابية يصعب تصفيتها في جداول البيانات باستخدام تطبيق الإكسيل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: إدخال الحي لمدرسة بمسمى (حي النسيم) بينما مدرسة أخرى تدخل الحي بمسمى (النسيم 1) وأخرى (نسيم) ... وهكذا لذا نواجه صعوبة في الرجوع إلى البيانات والمعلومات لدراسة توزيع المدارس والفصول الدراسية في الحي الواحد لاعتماد الدراسة المستقبلية بدرجة كبيرة على واقع الفصول الدراسية القائمة، وأنها تحتاج إلى تدقيق تلك البيانات ثم تصفيتها وتصنيفها حسب الأحياء السكنية، وهو ما يعني الكثير من الوقت والجهد بسبب اختلاف المدخلات النصية من المدارس، لهذا فإن نظام نور بحاجة إلى تحديد الأحياء السكنية بشكل دقيق وأن تكون مصنفة من جهة ذات اختصاص توضع في قائمة منسدلة تتيح للمدارس اختيار اسم الحي من تلك القائمة، كما في الشكل (3).



كما أن تصنيف المراحل الدراسية في الحي الواحد لدراسة التشكيلات المدرسية المتوقعة للعام القادم لتحديد مدى

وجود أدلة تجمعها في مصدر واحد ويتم العمل على تحديث إصدارات هذا الدليل ليلي المتغيرات والمستجدات بالميدان التعليمي واحتياجاته. بالإضافة إلى أن أغلب المشاركين في المقابلات لهذه الدراسة أشاروا إلى وجود معايير وضوابط وتعليمات، ولكنها تحتاج إلى تجميعها وإلى إجراءات توثقها، مع العمل على تحديثها وحفظها إلكترونياً ليسهل الرجوع إليها.

2. صعوبة تحليل جداول البيانات الأساسية المتاحة للمدارس الحكومية:

لقد أظهرت نتائج دراسة الحالة للأحياء: الأول والثاني والثالث، صعوبة في تحديد واحتساب معدل النمو الطلابي في المدارس فمثلاً: الحي الأول به عدد 9 مدارس حكومية موزعة وفق المراحل التالية (3 روضات، 1 ابتدائية - 2 طفولة - 1 متوسطة - 2 ثانوية)، ومع دراسة معدل النمو والاحتياج جراء التأمل في دراسة الحالة للأحياء الثلاثة، بالإضافة إلى تحليل الوثائق وتقارير نظام نور؛ اتضح الحاجة إلى معرفة البيانات الأساسية لتلك المدارس وفق الواقع الفعلي. وبالتالي، فإن العمل عليها يتطلب الكثير من الوقت والجهد لاعتمادها وتدقيقها أولاً قبل استخدامها مع إعادة العمليات نفسها عن الحاجة إلى إصدار قرار مستقبلي أو دراسة التشكيلات المقترحة من الفصول واستيعاب العام القادم لاستشراف المستقبل لجميع المدارس القائمة، ومن خلال تأمل الباحثة لها وجدت الآتي:

● التقارير اللحظية من نظام نور:

أن تحديد معدل النمو والاحتياج بذات الحي عند ترفيع الطلاب من صف دراسي إلى الصف الذي يليه أو ترحيل

● تجميع قواعد البيانات وتخزينها وتحديثها

وهناك صعوبة في تجميع قواعد البيانات وتخزينها وتحديثها بشكل دوري ومستمر، حيث لوحظ عند تحليل الوثائق وتقارير نظام نور ودراسة حالة ثلاثة أحياء سكنية موزعة بها مجموعة من المدارس، ظهر أن هناك تقارير في نظام نور تفتقر إلى التصنيف، حيث يلزم المستخدم تحديد مكتب التعليم ثم تحديد مدرسة واحدة فقط وبالتالي تصعب دراسة البيانات، وعليه نحتاج الكثير من الوقت والجهد لإتمام دراسة 40 مدرسة في المرحلة المتوسطة، على سبيل المثال إذا كان التقرير يلزم اختيار مدرسة ثم يعرض بيانات هذه المدرسة وفق الصفوف والفصول والقاعات المشغلة فعلياً وهي بيانات مدخلة من قبل المدرسة ويظهر بها تفاوت في المساحة المخصصة لطلاب دون الإشارة إلى حالة الاستيعاب الذي يصف حالة استيعاب القاعة للطلاب مثل : (كثافة عالية / كثافة متدنية / كثافة مثالية)، إضافة إلى وجود عمود رقم المبنى وهو لا يرتبط بوصف تقرير الصفوف والفصول والقاعات، وإنما يكون في التقارير التي تصف بيانات المبنى المدرسي، كما أن هذه التقارير تفتقر إلى وجود تقرير أساسي عن الوضع المثالي وعدد الفصول اللازم تشغيلها بالمبنى المدرسي ليتم الاستثمار الأمثل، ورفع كفاءة تشغيل المبنى مستقبلاً في التوسع والنمو.

● تصنيف الصفوف والأقسام حسب نوع التعليم

وبالنسبة لتصنيف الصفوف والأقسام حسب نوع التعليم: (عام، تربية خاصة، تعليم مستمر، تحفيظ قرآن كريم، موهبة.....) نجد هناك صعوبة في تحديد نوع التعليم للمدارس وفق توزيع الأحياء السكنية؛ نظراً لأهميتها من

استيعاب مدارس الحي لأعداد الطلاب المرفعين من صفوف دراسية إلى الصفوف التي تليها أو طلاب مرحلين من مرحلة دراسية لمرحلة دراسية أخرى بذات الحي؛ يعتمد على تحديد معدل النمو والاحتياج في تلك الفصول الدراسية وتوافقها مع المباني المدرسية المتوفرة بذات الحي، لذا فإن تحديد المقاعد المتاحة بعد عمليتي الترحيل والترفع مطلب ضروري لمعرفة مدى استيعاب المدرسة للأعداد المستقبلية المتوقعة، ولذلك فإن غياب نظام إلكتروني يستخرج بيانات يسهل تصنيفها وتصنيفتها يمثل تحدياً يواجه القسم، فتقارير نظام نور اللحظية بعضها يفتقر لتصنيف القوائم حسب المرحلة والآخر به تحد في تصنيف الفصول حسب الأقسام بنين أو بنات في المدارس التي تضم كلا القسمين (بنين - بنات) بالتحديد في مدارس الطفولة المبكرة ومدارس رياض الأطفال؛ لأن التقارير تجمع أعداد الطلاب في الصف الدراسي الواحد دون الفصل بين أعداد الطلاب لكلا الجنسين (بنين/ بنات).

ولذلك فإننا نحتاج إلى دراسة تقارير المدارس بشكل فردي؛ لأنها لا تظهر في التقارير الخلاصة الإحصائية ولا تقارير أعداد الطلاب في الصفوف حسب تصنيف مكاتب التعليم، كما أن بعض التقارير تحدد عدد الطلاب في الفصل الدراسي (سعودي وغير سعودي) دون احتساب المجموع وتحتاج إلى معادلات لإضافتها، وتصعب عملية إدارة بيانات كثيرة في كل مرة في ظل وجود أعمدة مدموجة وكثيرة تحتاج إلى فصل وترتيب عند كل تصدير لتلك البيانات اللحظية لمعرفة الواقع الفعلي لعدد الطلاب، لاحتساب معدل النمو والاحتياج نواجه التحدي نفسه.

حيث احتساب الفصول من ضمن عدد فصول المبنى المدرسي، وإن اختلف نوع التعليم أو القسم، ولتتم مراعاة توزيع الفصول بما يتوافق مع الاحتياج الفعلي وعدد الفصول في المباني المدرسية وفق نماذج مخططات المساقط الأفقية لها ومعرفة معدلات النمو والاحتياج المستقبلي أو مدى التراجع الكمي والنوعي في عدد الطلاب؛ فإنه يتطلب في بعض الأحيان إعادة توزيع الفصول وفق الاحتياج والواقع الفعلي لأعداد الطلاب بالمدرسة وتوفير مرافق تعليمية في الحي لتتم معالجة كثافة الفصول العالية والمدارس المسائية إن وجدت أو تقليص عدد الفصول و استثمار القوى البشرية في مدرسة أخرى.

كما أن معرفة المدارس الأقرب من المدرسة لجميع المراحل بالكيلومترات ونوعية الطريق (مسفلت/ ترابي...) يساعد على ربطها مع بعض وفق العناقيد لترحيل واستقبال الطلاب من مدرسة لمدرسة أخرى تحتاج إلى برنامج إلكتروني يسهل عملية عرضها، كما في الشكل (4).

[illegible]

3- ربط نماذج المباني المدرسية (مخططات المباني

المدرسية) بيانات ومعلومات الواقع الفعلي:

لقد أظهرت نتائج الدراسة احتياج القسم لبرنامج إلكتروني أو تحديثات جوهرية في نظام نور، بحيث تتيح ربط نماذج المباني المدرسية (مخططات المباني المدرسية) ببيانات ومعلومات الواقع الفعلي ومنها:

مدرسة في الحي المجاور، ولأن هذه المرحلة لا تفصل فصول البنات عن البنين في رياض الأطفال، فإننا نحتاج إلى معرفة عدد الطلاب بشكل دقيق من كلا الجنسين، لإتاحة فصول مستقلة للتسجيل في الصف الأول الابتدائي في الأحياء السكنية من جهة أو نظام حكومي آخر يصدر معدلات التعداد السكاني بالأحياء.

5. قلة الموارد البشرية:

أكد أفراد عينة البحث في المقابلات على ضرورة توفير الكوادر البشرية، حيث شددوا على ضرورة وجود الكفاءات العالية بحيث تتناسب مع مهام العمل ومتطلبات الأنظمة الإلكترونية وأعداد المدارس والعمليات الإلكترونية والبيانات الإحصائية المطلوبة من القسم، كما أكدت نتائج المقابلات الحاجة إلى زيادة عدد الكوادر في المدن والمحافظات البشرية؛ لأنها مقرونة بزيادة معدل النمو السكاني والطلابي لإحداث مدارس جديدة لمرحلة رياض الأطفال والطفولة المبكرة، كما أفادت إحدى المشرفات بضرورة توافر كادر إداري متخصص في إدارة البيانات الضخمة والتحليل الإحصائي مع الاحتياج إلى إعادة الهيكلة التنظيمية. هذا وترى الباحثة أن توفير الموارد البشرية يعتمد على العمليات والإجراءات التي يتولى القسم القيام بها، مع احتساب معدل الأداء والزمن لتنفيذها، ويتم وفقاً لها توفير الكوادر البشرية بحيث يتولى شخص واحد دراسة الاحتياج والنمو لعدد (120) مدرسة لارتباطها بالعديد من العمليات والإجراءات الإدارية التي يتولى القيام بها في ظل زيادة عدد الأنظمة الإلكترونية التي تتطلب التعامل معها.

تسهم في توفير مبالغ مالية تتطلب امتلاك أرضي وبرمجة مشاريع جديدة في الأحياء قليلة النمو السكاني، ويتم التوسع في الفصول الدراسية ومعالجة الكثافة الطلابية المرتفعة إن وجدت مستقبلاً بذات الحي.

4. عدم ربط الأنظمة الإلكترونية بالجهات الحكومية الأخرى:

لتحديد مقاعد التسجيل في مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية ظهر لدى الباحثة تحدي عدم إمكانية معرفة عدد الأطفال بالحي حسب الفئات العمرية ونوع الجنس تبدأ أعمارهم من (4 إلى 6 سنوات) وفئة أخرى من (6 إلى 9 سنوات) ليتم على ضوءها فتح مقاعد شاغرة للتسجيل في مدارس المرحلتين: رياض الأطفال و الابتدائي، وتسهم في تحقيق المستهدف الوزاري للتوسع في مدارس الطفولة المبكرة مع مراعاة أعداد الفصول التي يمكن افتتاحها، ومدى توفر القوى البشرية بما لتشغيلها وتوفير التجهيزات المدرسية وخدمات الطلاب وغيرها، فمع مثل هذا القرار فإن قسم النمو والاحتياج يحتاج إلى الارتباط مع جهة معنية بهذا الأمر، يتيح لها عدد الأطفال والطلاب حسب تصنيف الأعمار في الأحياء السكنية، كما أن تحديد مقاعد للطلاب المستجدين في المدارس الابتدائية والطفولة يتطلب معرفة عدد الأطفال وفق تصنيف القسم (بنين أو بنات) لتحديد عدد الفصول لكل قسم واحتساب معدلات النمو الاحتياج بشكل دقيق، فأطفال المرحلتين من المستوى الثالث 3kg مدموجين في نظام نور في فصل دراسي واحد، ولذلك لا بد أن يتم استقبالهم في مرحلة الصف الأول الابتدائي في مدارس الطفولة والابتدائي بذات الحي أو ترحيلهم إلى أقرب

إجابة السؤال الثالث:

ما مقترحات تطوير قسم النمو والاحتياج لتحديد معدل النمو والاحتياج الطلابي في المدارس الحكومية بالسعودية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام أدوات البحث وإجراءاته، وأظهرت النتائج المقترحات التالية:

1. استخدام نظام إلكتروني يتوافق مع توجهات الوزارة نحو التحول الرقمي:

استخدام نظام مدعوم من وزارة التعليم يهتم بدراسة معدل النمو والاحتياج، ويشمل بيانات المدارس الأساسية، ونماذج المباني المدرسية، ومعايير افتتاح الفصول الدراسية وإغلاقها والخرائط الجغرافية للأحياء السكنية التي تظهر توزيع المدارس بكل حي، بحيث يمكن استخدامه من قبل أكثر من جهة ذات العلاقة بإدارة التعليم، مثل: إدارة التخطيط المدرسي، وإدارة شؤون المعلمين، وإدارة التجهيزات المدرسية، وإدارة خدمات الطلاب، وإدارة المباني والصيانة، وإدارة الخدمات المساندة، ومكاتب التعليم وغيرها ليتحقق التكامل الأمثل بين الإدارات، مما يدعم اتخاذ القرارات، ويسهل إدارة التعامل مع البيانات الضخمة بحيث يتضمن النظام المواضيع الآتية:

- البيانات الأساسية، وتشمل بيانات الصفوف الدراسية والاستيعاب حسب الواقع الفعلي (اسم مكتب التعليم - اسم المدرسة - الرقم الوزاري - المرحلة الدراسية - نوع التعليم - نظام الدراسة - إجمالي عدد الفصول لكل صف دراسي - إجمالي عدد الطلاب بالصف الدراسي - اسم الحي - حالة الاستيعاب وتوصف بـ "مزدهم - طبيعي - تسرب عال").

وهي تحتاج إلى وقت وجهد بالإضافة إلى تصنيف البيانات والمدخلات وتدقيقها، كما أن الأمر يتطلب زيارات ميدانية للمدارس للوقوف على واقعها، وتلمس الاحتياجات الفعلية، لذا ترى الباحثة أن توزيع المدارس حسب الأحياء السكنية أو تبعية المكتب هو الطريقة الأمثل لدراسة معدل النمو والاحتياج لجميع المدارس الموزعة في ذات الحي بعيداً عن التشتت وإدارة بيانات جميع المدارس من قبل أشخاص محدود العدد؛ لأن هذا القسم يعتبر من وجهة نظر الباحثة أهم الأقسام، ويعنى بتحديد الاحتياج من المباني المدرسية لتتم برمجتها، واتخاذ قرار بشأن توفير الخدمات التعليمية في الأحياء غير المخدومة أو المكتظة بالسكان.

6. ضعف التجهيزات التقنية من أجهزة تقنية واتصال بالإنترنت:

لقد أشار معظم أفراد عينة الدراسة إلى الحاجة إلى تطوير الأجهزة التقنية وتحديثها، وتزويد القسم بأجهزة، حيث ذكر بعضهم: "عدم توفر أجهزة حاسب وبرامج بالمواصفات الجديدة، وأن المتوفر لدينا أجهزة ذات إصدارات قديمة جداً"، بينما أشار آخر إلى أنها سيئة، ومنهم من ذكر ضعف الأجهزة والمتطلبات التقنية وبطء سرعة الإنترنت، وهناك من طالب بتوفير الشاشات الإلكترونية لاستعراض الخرائط الجغرافية وأنظمة الترميز الجغرافية وبرامجها، مما يتطلب توفر ميزانية للشراء أو الاشتراك في مثل هذه البرامج، بالرغم من احتياج القسم والإدارة إليها، وأن الأمر يتطلب تمكينها لتصبح متاحة، ويضمن الدقة أكثر في دراسة الاحتياج والنمو ووضوح المعلومات وتحديد مواقعها الجغرافية بشكل صحيح.

الدراسة المطلوبة وهي: حكومي، أهلي، أجنبي، تربية خاصة، تحفيظ قرآن

● تحديث أيقونة المرحلة الدراسية، بحيث تظهر في جميع تقارير نور على شكل قائمة منسدلة، وهي: (الكل - رياض أطفال - ابتدائي - طفولة مبكرة - متوسطة - ثانوية) لوجود تقارير من دولها تجعل المستخدم يبحث باسم المدرسة.

● تحديث عنوان المدرسة إلى (اسم الحي)، ويظهر على شكل قائمة منسدلة مدرجة بها جميع الأحياء السكنية من مصدر موثوق ومسؤول عن رسم الحدود الجغرافية لكل محافظة دون الحاجة إلى الكتابة، مثل اسم الحي: (البساتين - الروضة - النسيم)، هذا الأمر يسهل معرفة توزيع المدارس حسب المراحل مناسب في الحي الواحد، ويتيح معرفة الاحتياج المستقبلي للتوسع في الصفوف والفصول أو التراجع الكمي والنوعي بذات الحي.

● ربط نظام نور بنظام الهيئة العامة، بحيث يصدر أعداد الطلاب حسب الفئة العمرية وأن تكون معنية بالمسح والتعداد السكاني، لتكشف عن أعداد الأطفال حسب تصنيف الأحياء، وذلك لاحتساب معدلات الاحتياج من الفصول الدراسية في مرحلة رياض الأطفال والطفولة المبكرة في مدارس الأحياء السكنية.

3. استخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS):

تمكين استخدام برامج وأنظمة المعلومات الجغرافية وربطها بالنظام الإلكتروني يساهم في دراسة نمط التوزيع المكاني للخدمات التعليمية المقدمة في الأحياء السكنية، وتحديد الأحياء غير المخدومة، بحيث تراعي مساحة المنطقة

● بيانات الفصول الدراسية والقاعات حسب الواقع الفعلي، وتتضمن (اسم المكتب - اسم المدرسة - الرقم الوزاري - المرحلة الدراسية - نوع التعليم - الصف الدراسي - الفصل الدراسي - رقم الدور - نظام الدراسة - اسم القاعة - استيعاب القاعة (مساحة الطول * مساحة العرض) - المساحة المخصصة للطلاب - إجمالي عدد الطلاب في الفصل - حالة الاستيعاب للفصل الدراسي وتوصف بـ " مزدحم - طبيعي - تسرب عال")

● البيانات الأساسية للمبنى المدرسي وليست مدخلات المدارس، بحيث يمكن استخدامها كمعايير رئيسية يسهل مقارنتها ببيانات الواقع الفعلي من نظام نور.

2- تحديثات لتطوير نظام نور:

● تحديث بيانات مساحات الفصول الدراسية، بحيث يتم تخصيص إدخالها إلى الإدارة المعنية بتسليم المباني المدرسية، ويتم تزويد المدرسة بنسخة من نموذج المبنى المدرسي لتعمل على اعتماد البيانات وتدقيقها بعد إدخالها بصورة صحيحة، لأن البيانات المدخلة في نظام نور تمت من قبل المدرسة ويظهر بها تفاوت في المساحة المخصصة للطلاب دون الإشارة إلى حالة الاستيعاب، كما نقترح تحديث النظام بفلاتر جديدة تظهر حالة استيعاب القاعة أو الفصل بوصف مثل: (كثافة عالية / كثافة متدنية / كثافة مثالية).

● تحديث أيقونة نوع التعليم، بحيث تظهر على شكل قائمة منسدلة أو مربعات اختيارات، يتيح اختيارها كلها أو التحديد منها واختيار الأنسب بما يتوافق مع

4. تحديث الهيكل التنظيمي والإجرائي لإدارة التخطيط المدرسي:

ويتم هذا التحديث من قبل فريق عمل متكامل من الإدارات المؤثرة، بحيث يتضمن توثيق المعايير والضوابط والتعليمات لافتتاح الفصول الدراسية وإغلاقها، بالإضافة إلى إحداث قسم الأنظمة الإلكترونية يتولى العمل على الأنظمة، ورفع المشكلات التقنية والتحديثات المطلوبة للجهات المختصة لتسهيل إجراءات العمل والقيام بالمهام المطلوبة وتوفير الموظفين بناء على الأنظمة والعمليات التي يقومون بها.

5. إدارة المعرفة للاستفادة من البيانات والمعلومات والخبرات

لأنها ستساهم في تحقيق الاستفادة القصوى من البيانات والمعلومات والخبرات العملية والمهنية لاستخدام قواعد البيانات وإدارتها وتطبيق الضوابط والتعليمات المهمة، مع توظيف التقنية المتاحة لتوفير الوقت والجهد والارتقاء بمستوى الأداء وفعاليتها. كذلك تشكيل مجتمعات التعلم المهنية، بحيث تجمع موظفي قسم النمو والاحتياج في إدارات التخطيط المدرسي على مستوى المملكة العربية السعودية لتبادل الخبرات. وعقد ملتقيات دورية تهتم بمناقشة التحديات، وتعرض الخبرات والمبادرات النوعية الناجحة لتطوير الأداء.

التوصيات:

1- استحداث نظام تقني تكاملي يربط بين الأنظمة مع أكثر من جهة ذات علاقة، وهي: إدارة التعليم، والهيئة العامة للإحصاء، وأمانة المحافظات.

السكنية، والحجم السكاني، وخطة شبكة الشوارع، لذا تظهر الحاجة إلى استخدام العديد من الخرائط والبيانات الإحصائية، وهي:

* خرائط توزيعية لمواقع المدارس داخل الأحياء "تحليل كارتوجرافي لخرائط وأشكال بيانية للحي" مصنفة حسب الأحياء وتبعية المدارس لمكاتب التعليم.

* التوزيع المكاني حسب قيمة الجار الأقرب، توزيع المدارس حسب المراحل في الأحياء السكنية.

* التوزيع التباعدي بين مواقع المدارس في الأحياء السكنية لمعرفة بُعد المدارس المراد نقل فصولها أو ترحيل الطلاب من مرحلة إلى أخرى حسب المدارس الأقرب لاستيعاب الطلاب في مدارس الحي أولاً، ثم الانتقال إلى أقرب مدرسة في الحي المجاور لتسكين الطلاب في أقرب موقع لمكان سكنهم.

* التوزيع السكاني حسب التصنيف الفتوي للكثافة السكانية (نسمة / كم²) لتحديد الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة جداً، ثم يليها المرتفعة، ثم يليها المتوسطة، ثم يليها المنخفضة ثم يليها المنخفضة جداً، وهكذا، حيث ظهرت فاعلية استخدامه في العديد من الدراسات عند تحليل الوضع الراهن لمواقع المدارس الحالية ليتم استخدامه بفاعلية، مثل: خرائط التوزيع المكاني للمدارس - التوزيع المكاني حسب قيمة الجار الأقرب حسب المراحل الدراسية.

* توزيع الطلاب في الأحياء السكنية حسب الفئات العمرية (من 4 إلى أقل من 6 سنوات) ومن (6 سنوات إلى 9 سنوات) لاحتساب معدلات الاحتياج المستقبلية ولفتح عدد الشواغر للعام القادم.

على حد علم الباحثة- إلى بحوث ودراسات للبحث والاستقصاء عن موضوع احتساب معدل النمو والاحتياج الطلابي ورصد التحديات التي تواجه توفير المتطلبات، وتطرح العديد من المقترحات لتطوير العمل وتجويد أدائه. ومن إيجابيات هذا البحث التأمل بعمق في الممارسات والإجراءات اليومية وتوثيقها لحظة بلحظة في موقع (pallet) الذي سهل عملية تجميعها وتحليلها، وتدوين الأفكار والانفعالات والمشاعر والسلوكيات أثناء القيام بالتأملات الذاتية في الممارسات المهنية وإجراءات العمل، والتفكير في صياغة أسئلة السر وأفكار العصف الذهني وكتابتها أولاً بأول أثناء رحلة البحث والاستقصاء والتأمل، وكتابة المستجدات والأحداث والمواقف بشكل مستمر خلال أوقات الدوام أو خارجة. هذه الطريقة ساعدت الباحثة على تجميع وتوثيق وحفظ وإضافة المزيد من التأملات الذاتية بالموقع الإلكتروني وتأملها بشكل مستمر، ثم بدأت بتصنيف المعلومات وترتيبها كمُتطلبات يحتاج إليها القسم عند احتساب معدل النمو والاحتياج الطلابي، وتحديات تم رصدها أثناء العمل، ثم اختيار أدوات البحث؛ مما ولد شعوراً بأهمية إجراء هذا البحث، فعملت على تحديد الأهداف المرجوة بشغف وتطلع نحو تطوير العمل وإجراءاته والتفكير في إيجاد بدائل ومقترحات قد تسهم في إحداث تغيير إيجابي.

ومن الإيجابيات التأمل أكثر في مدى فاعلية دراسة حالة (التشكيلات المدرسية) في الأحياء المعنية بالدراسة، واستخدام قواعد البيانات الأساسية للمدارس ونماذج المباني المدرسية، والاستفادة من مخططاتها لتحديد المساحات الشاغرة بالمدارس، وتلمس مواطن الضعف

2- تمكين العمل على نظام التحديد المكاني مع نظام المعلومات الجغرافية GIS.

3- أن تعمل إدارة التخطيط العامة بوزارة التعليم على عقد ورش عمل دورية أو ملتقيات تجتمع فيها إدارات التخطيط المدرسي بالمناطق لتبادل الخبرات، وخلق مجتمعات تعلم مهنية، بحيث تتعرف على التحديات التي تواجه العاملين من واقع عملهم.

4- أن يتولى فريق من إدارات التخطيط المدرسي العمل على تحديث الدليل التنظيمي والإجرائي لإدارة التخطيط المدرسي، بحيث يتضمن المعايير والضوابط والتعليمات الأساسية لمهام الأقسام وعملاتها، مع نشرها لمنسوبي الإدارة واستخدامها وتقييم مدى فاعليتها.

5- دعم الأجهزة التقنية والبنية التحتية بأجهزة وأدوات تقنية تسهل كيفية التعامل مع البرامج والتطبيقات ومواقع الإنترنت والأنظمة الإلكترونية بسرعة وفعالية وأمان.

6- القيام بال جولات والزيارات الميدانية لموظفي القسم؛ لتبادل الخبرات وبناء مجتمعات التعلم المهنية بطريقة آمنة، حضورياً أو عن بعد بشكل سنوي أو دوري.

7- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث، بحيث تهم بدراسة موضوع النمو والاحتياج، واحتساب معدل النمو الطلابي في المدارس بشكل عام.

التأمل:

توصلت الباحثة من خلال هذه التجربة إلى أهمية تحديد المتطلبات الأساسية التي يحتاجها القسم لاحتساب معدل النمو والاحتياج، وترى أنها أساسية يمكن الاعتماد عليها؛ فهي تساعد الموظفين الجدد أو الملتحقين بالقسم نفسه على فهم ومعرفة طبيعة العمل وإجراءاته لافتقار الميدان -

المدرسية اللازمة من غرف صحيّة ونقل مدرسي ومقاصف ومكافآت مالية وغيرها، والاستغناء عن المباني المستأجرة ما أمكن، كما أنه يتيح تقديم التعليم المناسب للطلاب بما يتناسب مع احتياجاتهم كمدارس تحفيظ القرآن، وبرامج التربية الخاصة وصعوبات التعلم والموهبة، ومدارس التعليم المستمر.. وغيرها، وبالتالي فإن هذا القسم يسهم في تحقيق المستهدفات الوزارية من حيث التوسع في مدارس رياض الأطفال والطفولة المبكرة، ويقلل الهدر المالي والبشري.

أخيراً، اكتساب الباحثة خبرة في العمل على هذا النوع من البحوث الإجرائية أسهم في رفع مستوى التأمل الذاتي في ممارسات وإجراءات روتينية تقودها نحو إضافة أفكار مُجددة ومبادرات فعّالة بأسس علمية مدروسة، وتنتج معرفة مُجددة تلبي الاحتياجات وتتوافق مع المستجدات والمتغيرات المتسارعة، وتتيح الاستفادة من الفرص المتاحة لتوجهات رؤية 2030 ومنها البرنامج الوطني للتنمية المجتمعية ومبادرات المشاريع التنموية الاستراتيجية في المدن والمحافظات الجاذبة وذات التوسع السكاني والعمراني لخدمة الإنسان، ويُحقّق التنمية المستدامة، وذلك بالتخطيط لبرامج رائدة وتضافر الجهود وتكاملها من الداخل والخارج؛ مما يجعل صنّاع القرار يُقدّمون الدعم اللازم لتحقيق منجز ورؤية وطن طموح بأبنائه الذي يستشعرون نعمة وجوده في ظلّ قيادة تقودنا نحو الأفق البعيد والتأثير الإيجابي العالمي وتكون أنموذجاً يُحتذى به في كلّ المجالات.. هذا والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

والقوة وفرص التحسين الممكنة لاستثمارها من خلال التفكير في مبادرات نوعية تتوافق مع توجهات ومستهدفات الوزارة والمشاريع التنموية التي دعم رؤية 2030 بالمملكة العربية السعودية.

ومن السليبات التي وجدتها الباحثة عند التأمل واستخدام أدوات البحث والقراءة في أدبيات بعض الدراسات، فهي اعتماد العديد من الإجراءات والممارسات على التخطيط الجيد والتعامل مع البيانات والمعلومات بدقة تتطلب التحديث المستمر؛ لارتباطها بالتموجات السكانية وتنقلات الطلاب في ظلّ غياب البرامج التقنية والجغرافية والأنظمة المرتبطة بالجهات المعنية من داخل وخارج الإدارة، إضافة إلى صعوبة معرفة أعداد الأطفال حسب تصنيف الجنس لإتاحة مقاعد شاغرة للتسجيل، وتقديرها واعتمادها على التشكيلات المدرسية للأعوام السابقة للتنبؤ بمعدل التوسع والنمو في الأحياء السكنية.

ونتيجة لما سبق، خلصت الباحثة إلى أن تحديد معدل النمو والاحتياج الطلابي في قسم حيوي يؤثر في الميدان التعليمي ولدى الشؤون التعليمية والمدرسية والإدارية والمالية في إدارات التعليم بشكل خاص ووزارة التعليم بشكل عام؛ لارتباطه بتوفير الخدمات والمرافق التعليمية لطلاب التعليم العام، وإصدار العديد من القرارات المتعلقة بتوفير الخدمات والمرافق التعليمية في الأحياء السكانية ومدى كفاءة استخدامها، وتحديد الأحياء غير المخدومة لبرمجة وإنشاء مشاريع تسهم في توفير مقاعد دراسية وبيئة تعليمية جاذبة وآمنة ومُحفّزة للإبداع بعيداً عن الكثافة الطلابية العالية؛ وعليه يتم النظر في مدى توفير الموارد البشرية واستثمارها الاستثمار الأمثل، وتجهيز المباني المدرسية بالتجهيزات

المراجع:

1. الباسل، ميادة محمد فوزي. عيسوي، توفيق علي إسماعيل. الشريبي، سمر محمد شكري. (2018). متطلبات مواجهة مشكلة كثافة الفصول بمدارس التعليم الابتدائي في دمياط. *الثقافة والتنمية*، 19 (133)، 380-339.
2. دباب، زهية (2019). اكتظاظ الصفوف الدراسية وتأثيره على التحصيل العلمي للطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية على عينة من طلبة محمد خيضر بسكرة. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، 9، 33-16.
3. الذيباني، وهيب (2017). أثر الكثافة الطلابية على أداء العملية التعليمية في مدارس مدينة الحيلين بمديرية ردفان، مؤسسة رواد التنمية وحقوق الإنسان.
4. السلمي، سامي بن صقر. (2021). اختيار الموقع الأمثل لإنشاء مجمع تعليمي بين المراكز والمجر في منطقة المدينة المنورة، *المجلة العربية لنظم المعلومات الجغرافية*. 14 (3)، 86-109.
5. آل كحلان، ثابت بن سعيد. (2020). درجة تمكن معلمي العلوم الشرعية من الممارسات التدريسية البنائية في الفصول ذات الكثافة العددية بالمرحلة الثانوية في منطقة عسير. *مجلة جامعة بيشة للعلوم الإنسانية والتربوية*. 6، 561-600.
6. أبو عمرة، صالح محمد محمود. صالح، رائد أحمد طه. (2016). تخطيط الخدمات التعليمية المدارس لتحقيق التنمية الحضرية في مدينة دير البلح باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. *مجلة البحوث الجغرافية*. 23، 264-233.
7. صالح، رائد أحمد طه. العماوي، أسعيد حماد. (2020). الأوضاع التعليمية في مدارس وكالة الغوث في قطاع غزة خلال الفترة من 1994-2017. *مجلة البحوث الجغرافية*. 32، 218-181.
8. محمد، مختار عشري عبد السلام. محمد، فضل صالح عاشور. تريح، صفاء عوض. (2020). التحليل المكاني لمدارس التعليم الأساسي في مدينة البيضاء. *مجلة التربوي*. 16، 167-152.
9. محمد، محمود محمد مرشد. (2018). كثافة الفصل ونصيب المعلم من التلاميذ في مرحلة التعليم قبل الجامعي في مركز قوص العام الدراسي 2015/2016 م، 48 (2)، 367-347.
10. مناعة، نورة. لغري، نسيم. (2021). تخطيط المدارس الابتدائية في المدينة الجزائرية: دراسة ميدانية بمدينة سطيف. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. 13 (4)، 24-04.
11. نظام نور. (2023). لمعرفة جديد خدمات نظام نور و الأدلة الإرشادية للنظام. <https://noor.moe.gov.sa/Landing/Home.htm>
12. وزارة التعليم. (2021). *استراتيجية الوزارة الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام* <https://www.moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/MinistryStrategy.aspx>